

استمرار حيدان بهذا الموقع يعني مزيداً من الفشل والإخفاق..

السقوط من أول امتحان

«الأمناء» كتب/ د. عيدروس النقيب:



خلال فترة التشاورات التي امتدت أكثر من عام، لتشكيل ما صار يعرف بـ"حكومة المناصفة" بين الشمال والجنوب، كان موقع وزير الداخلية هو من بين أكثر الأمور الحساسة، التي تشغل الناس في محافظات الجنوب على وجه الخصوص، لا سيما بعد ما تأكد رفض الرئيس هادي لاسم الوزير السابق الذي أنتج من المشاكل أكثر مما حقق من الإنجازات، إن وجدت إنجازات أصلاً، وتوقع الناس اسم اللواء علي ناصر لخشع.

وهو الاسم الأبرز الذي تتوفر فيه كل الصفات التي يقتضيتها الأمر، وفقاً لمعايير المهنية والوطنية والأخلاقية، وحتى تلك التي صارت شبه مثبتة بفعل العادة، وهي إن وزير الداخلية أصبح من حصة محافظة أبين، ومن جغرافية منطقة فخامة الرئيس على وجه الخصوص، رغم إن أبين واسعة ومتعددة التكوينات الجهوية والجغرافية والسياسية، لكن كل أهل أبين قد اعتادوا على التعامل مع الرئيس (عندما يكون أبينياً) على إنه يمثل كل أبين، بعيداً عن التسويات الجهوية والمناطقية وسواها، وكان الأمر هكذا مع الشهيد سالمين عليه رحمة الله، ومع الرئيس علي ناصر محمد أطال الله في عمره، وما يزال كذلك مع الرئيس هادي شفاهاً لله.

أعود إلى موضوع وزير الداخلية والأخ اللواء علي ناصر لخشع الذي شغل منصب نائب الوزير أكثر من خمس سنوات وقبلها تدرج في مستويات السلك الأمني منذ بداية السبعينيات إلى القرن المنصرم حينما كان ضابطاً صغيراً في جهاز أمن الثورة حتى غدا مؤهلاً لمنصب الوزير وأكثر منه بفعل ما يمتلك من تجربة وما يتميز به من خصال مهنية وأخلاقية وإنسانية، لكن الناس تفاجؤوا بتعيينه سفيراً ولم يعلم أحد في أي سفارة وفي أي بلد، لكن تلك هي الطريقة المألوفة في اليمن للتخلص من الكفاءات المحترمة التي لا ترضي مراكز القوى النافذة.

وأثناء التسريبات ورد اسم إبراهيم حيدان، الشخصية المغمورة التي لا يعرف أحدٌ عنها شيئاً، لكن البعض تحدث عن الرجل بإيجابية، ومعظم هذا البعض كان من أنصار القضية الجنوبية ومن المقربين من المجلس الانتقالي الجنوبي على وجه الخصوص، بينما لم يقل الآخرون عنه شيئاً.

وجاء تعيين الرجل لمنصب وزير الداخلية، كتحصيل حاصل دون أن يلفت نظر أحد، ولم يلمس له أحد أي نشاط إلا بعد انتقاله إلى وادي

لماذا كان اللواء علي ناصر لخشع هو الأجدر بمنصب وزير الداخلية؟

هذه هي الطريقة المألوفة للتخلص من الكفاءات المحترمة

«المضلوم» قلعة الضالع القبليّة، الحصن

لودر لن تكون إلا كما عهدتها أهلها الجنوبيون مع الحق والحرية والكرامة

إلا على إنه الرسوب في أول امتحان، ما يكشف أن استمرار هذا الوزير في هذا الموقع لا يعني سوى المزيد من الفشل والإخفاق، مقابل فوز مرتقب للأطراف المعادية، والمقصود هنا الجماعة الحوثية (العدو المفترض للشرعية) أما تنظيم القاعدة وداعش وتفريخاتهم فملفهما ما يزال محفوظاً لدى الجهة الرسمية التي تولت استجلاب الأفغان العرب من أفغانستان وإشراكهم في حرب غزو الجنوب في العام ١٩٩٤م، ثم استيعابهم في المؤسسة العسكرية والإنفاق عليهم ورعايتهم واستمرار تأهيلهم ثم إيقاظهم عند الحاجة وتنويمهم عند الضرورة.

لودر الأبيّة التي هزمت "أنصار شريعة 2011م" ودحرت الجماعة الحوثية في عام 2015م ورقضت الاستكانة لتجار المواقف والمستثمرين في الحروب، لن تكون إلا كما عهدتها أهلها الجنوبيون الشرفاء مع الحق والعدل والحرية والكرامة، أما الطارئون فينبئون كما تنبت الفطريات بعد المطر، ثم يضمحلون كما تضمحل خلال أيام قلائل، وعلى الأكثر بعيد ساعات من ظهورهم.

فألف تحية للودر وأبنائها الشرفاء...

(دعوكم ممن يقولون إن الجماعات الإرهابية تنطلق أصلاً من معسكرات القوات "الشرعية")، أقول عندما ينسى الوزير كل هذا وينسى معه واجباته في حماية النظام والقانون، ويتفرغ لإزاحة مدير أمن مديرية صغيرة ممن يحبهم الناس، ويأتي بأحد المقربين منه ممن يرفضهم هؤلاء الناس، فهذا لا يمكن ترجمته

التي يعاني منها وزراء مستحدثون من المحسوبين على "الشرعية الرئاسية"، فعندما يتباهى وزير داخلية باستفحال الجريمة وانتشار العمليات الإرهابية ويعتبرها نقطة تفوق لصالحه، ثم يترك كل واجباته في مواجهة الجريمة والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والتصدي للإرهاب والجماعات الإرهابية

حضر موت وبداية حملته الهجوم على قيادة المجلس الانتقالي الذي لديه وزراء في الحكومة زملاء للوزير نفسه.

الحضور الوحيد الذي يمكن أن يُحسب للوزير حيدان هو إنه نجح في إشعال الفتنة في مديرية لودر (وهي بالمناسبة مسقط رأسه كما يقول البعض)، وذلك من خلال إقالة مدير أمن مديرية لودر وهو من رجال المقاومة الأشداء المحترمين المعروفين بمواقفهم الحازمة، منذ تسليم أبين لتنظيم أنصار الشريعة والقاعدة في العام 2011م، حتى مواجهة المشروع الحوثي وطرد جحافل من لودر واستمرار المواجهة معه في عقبة ثرة ومناطق آل بركان وغيرها، وقد استبدله الوزير حيدان بشخص مرفوض في كل مديريات المنطقة الوسطى، ويقال إنه أحد المحسوبين على الجماعات الإرهابية.

بغض النظر عما إذا كان ما يجري في لودر من مواجهات مسلحة عبثية سببها صراع الأجنحة الموالية للرئيس هادي مع الأجنحة الموالية لناقبة علي محسن، كما تقول بعض المصادر الموثوقة، أو بين الموالين لوزير الداخلية من الأتباع، والرافضين لتعيين جماعات الأفغان العرب في مناطقهم من أبناء لودر الشرفاء، أقول: بغض النظر عن كل هذا، فإن أحداث لودر تعبر عن حالة التخبط المزمنة

